أثر نظريّة الاحتمالات في النّحو العربيّ
– تطبيق على علامات الإعراب الأصليّة والفرعيّة–

*هارون (محمّد بدر الدّين) الرّبابعة**

ملخص

يقوم هذا البحث على فكرة استنطاق الكلمات اللغوية لمعرفة علامات الإعراب فيها، من خلال تقليب الكلمة الواحدة لمعرفة الاحتمالات الممكنة، واختيار ما يتناسب مع السّياق اللغوي منها؛ وتكون علامة الإعراب ما يتغيّر في سلسلة الاحتمالات؛ فمثلاً كلمة (الطّالبان) لها تقليبان مستخدمان: الطّالبان، والطّالبين، فالاختلاف بين الكلمتين يظهر في حرفي الألف في الأولى، والياء في الثّانية، ولمّا كان للاسم ثلاثة مواقع إعرابيّة، والاثنان لا تقبل القسمة على ثلاثة، كان لا بدّ من أن تكون إحدى العلامتين لموقع مستقلّ، والأخرى لموقعين، فكانت الألف علامة للرفع، والياء علامة للنصب والجرّ.

وفي هذا البحث تطبيق عمليّ على جميع المُعربات بالعلامات الأصليّة والفرعيّة، من الأسماء والأفعال، فشمل بهذا: الأسماء الخمسة، والمثّنى، وجمع المذكّر السّالم، وجمع المؤنّث السّالم، والممنوع من الصّرف، والأفعال الخمسة، والمضارع المعتلّ الآخر. فضلاً عن الإعراب بالعلامات الأصليّة الظاهرة أو المقدّرة في الاسم، والفعل المضارع.

والهدف من هذا الارتقاء بالطّالب من مستوى الحفظ المجرّد إلى مستوى الاستيعاب والفهم، فقد يخطئ الطّالب فيقول: "إن المثنّى يرفع بالواو، وجمع المؤنث السالم ينصب بالياء، و (رياحين) تنصب بالياء،..." هذا إن كان قد حفظ علامات الإعراب حفظاً. لكن إذا حاول استنطاق الكلمة وتقليبها فإنه سيعي أثر ما يقول فتنتفي مثل هذه الأخطاء؛ فالطّالبان عند تقليبها تصبح الطّالبَيْن، فليس ثمّة واو تغيّرت في كلتا الكلمتين أصلاً، بل الألف والياء، والطالبات لايمكن أن تصبح الطّالبيت، ورياحين لا يمكن أن تصبح رياحون... فعندما يقلّب الكلمة يعرف الاحتمالات الممكنة ويختار المناسب منها.

ولا شكّ أنّ البحث في صورته الحاليّة لا يزال ضمن إطاره النّظريّ ولا نستطيع إدراجه في محاولات تيسير النّحو إلا بعد إخضاعه للتجريب الواقعيّ؛ ووضعه في إطاره الحقيقيّ ضمن الدّرس الدّلاليّ والنّقديّ؛ لأنه قد يتطلّب امتلاك الطّالب حصيلة معرفيّة نحويّة لا يستهان بها حتى يتمكن من استخدام المنطق الرّياضي في التّعامل مع النّحو.

هذا، وقد انتظم البحث في توطئةٍ وأربعة مباحث، عرّفت في التّوطئة ببعض المصطلحات المستخدمة في البحث كالاحتمالات وتقليب الكلمة، وعرضت لبعض الدّراسات السّابقة التي كانت تدور في فَلَك الفكر الرّياضيّ عند النّحاة. وجاءت المباحث الثّلاثة الأولى لعرض التّفكير الرّياضيّ عند العلماء المسلمين عامّة، واللّغويّين خاصّة، والنّحاة بشكل أخص. في حين أفردت المبحث الرابع لأثر الاحتمالات في معرفة علامات الإعراب موضوعِ هذا البحث، وناقشت فيه جميعَ المُعربات بشكلٍ مفصّل.

والله أسألُ أن يبارك في هذا العمل، وأن يكتب له القبول، وينفع به، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الكلمات الدالة: الاحتمالات، النحو العربي، علامات الإعراب.

توطئـــــــــــــة

المقصود بالاحتمالات في علامات الإعراب –في هذا البحث– "مجموعة الخيارات المنطقيّة المقبولة التي تتشكّل عند تقليب الكلمة"، والمقصود بتقليب الكلمة: ذكر الأوجه أو البدائل اللغويّة الموافقة لتلك الكلمة في الجنس والعدد؛ فكلمة (المعلّم) الدّالّة على المعلّم المفرد المذكّر لها ثلاثة احتمالات عند تقليبها: المعلّمُ، المعلّمَ، المعلّمِ، وهذه الاحتمالات الثّلاثة تتوزّع على المواقع الإعرابيّة الثّلاثة للاسم (الرّفع، والنّصب، والجرّ). وليس من الاحتمالات المقبولة: المعلّمانِ، والمعلّمَيْنِ، والمعلّمون، والمعلّمينَ، لاختلال شرط العدد، وكذلك: المعلّمةُ؛ لاختلال شرط الجنس، والمعلّمتانِ، والمعلّمَتَيْنِ، والمعلّماتِ لاختلال كلا الشّرطَين: العددِ، والجنس.

* قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة البترا. الاردن.
تاريخ استلام البحث 2014/4/13، وتاريخ قبوله 2014/8/24.

© 2016 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

وفي ظنّي أنّ تقليب الكلمة هو أمر سابق لوضع الكلمة في سياقها اللغويّ؛ فعندما تريد تثنية كلمة (النّجم) في جملة: "أَفَلَ النّجمُ" فانت تلجأ إلى مجموعة الاحتمالات المقبولة لتثنية الكلمة لاختيار المناسب منها، فهي أشبه بمحاولة الإجابة عن سؤال باختيار الخيار الصّحيح. والصّيغة الافتراضيّة للسّؤال كالآتي: *ما الكلمة المناسبة لملء الفراغ في جملة: أَفَلَ...؟ أ. النّجمان ب. النّجمَين فإنْ قلتَ: أَفَلَ النّجمَين، فقد اخترْتَ الخيار الخطأ من مجموعة الاحتمالات؛ لأنّ الخيار الصّحيح هو النّجمان.

ولا شكَّ أنَّ الفكرَ الرّياضيّ- والاحتمالاتُ جزءٌ منه- كان حاضراً في أذهان النّحاة الأوائل عند تقعيدهم النّحوَ؛ فقولهم: إنَّ الحرف ما ليس باسمٍ ولا فعل، هو إشارةٌ إلى الخيار الثّالث المتبقي من مجموعة الاحتمالات المتاحة في أقسام الكلمة (الاسم، والفعل، والحرف). وعلى هذا فبحثي جزء من سلسلة التفكير الرّياضيّ عند النّحاة. وممّا اطّلعتُ عليه من الدّراسات الحديثة في هذا المجال بحثان: أوّلهما: "الفكر الرّياضيّ والنّحو العربيّ"[1] لمحمّد كشّاش، وفيه إشارات إلى بعض المواضع العامّة التي تأثّر فيها النّحاة بالعلوم الرّياضيّة، والمواضع التي أشار إليها: "اجتماع الضّدّين (السّالب والموجب) يؤدّي إلى نتيجة سلبيّة"،[2] و"استعمال المعادلات الرّياضيّة"[3]، و"العلاقات بين القضايا والمسائل"[4]، و"الحمل

والقياس"[5]، و"استعمال خواصّ الأعداد"[6]، و"استخدام المجموعات ومقارنتها"[7]، و"التّمارين غير العمليّة"[8].

والبحث الآخر: "التّفكير الرّياضيّ في نظريّة النّحو العربيّ: نظريّة التبادل الرّياضيّة أنموذجاً: الاسم المعرب دراسة"[9] لحسن خميس الملخ، وقد عرض فيه الباحث لقضية التّقديم والتّأخير في العربيّة من وجهة نظر رياضيّة، فتحدّث عن التّقديم والتّأخير في المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والتّوابع. يقول حسن الملخ: "فيكون البحث اقتراحاً يقترِحُ واحِداً ولا ينفي غيرَه من العوامل المسيطرة على عمليّات التّقديم والتّأخير في العربيّة، وهو التّوليد الرّياضيّ التّبديليّ وفق نظريّة التّبادل؛ لينتقل من مسألة إثبات حضور بعض مبادئ الفكر الرّياضيّ في النّحو العربيّ التي أحسن إثباتها محمّد كشّاش في بحثه عن الفكر الرّياضيّ في النّحو العربيّ[10] إلى مسألة وصف العربيّة رياضيّاً، مع اقتصار البحث على نظريّة واحدة، هي نظريّة التّبادل الرّياضيّة"[11].

والبحثان السّابقان يختلفان كلّيّاً عن الفكرة التي يقوم عليها بحثي هذا، كما سيتّضح في الصّفحات الآتية، وإن كانا يشتركان معه في الإطار العامّ في الحديث عن الفكر الرّياضيّ عند النّحاة.

وللباحث الثّاني(حسن الملخ) بحثٌ آخر بعنوان: نظريّة الاحتمالات الإعرابيّة في النّحو العربيّ: إعراب القرآن الكريم نموذجاً، تفسير البحر المحيط مُنْطَلَقاً"[12] وهو يقصد بالاحتمالات الإعرابيّة تعدّد الأوجه الإعرابيّة في الكلمة الواحدة، وقد أشبعَ النّحاةُ هذا الموضوعَ بحثاً ودراسةً، قديماً وحديثاً، وليس من شأني التطرّق إليه في هذا البحث.

التّفكير الرّياضي عند العلماء المسلمين

إنَّ المتأمّل في التّراث الإسلاميّ يجد أنّ التفكير الرّياضيّ كان من أبرز المقوّمات التي قام عليها الفكر الإسلاميّ بعامّة؛ فلو تأمّلْنا قول النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-: "أحب الصلاة إلى الله صلاة داود عليه السلام وأحب الصيام إلى الله صيام داود وكان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه ويصوم يوما ويفطر يوماً"[13] لعلمْنا أنَّ المخاطَبين في هذا الحديث من عامّة الصّحابة كانوا أمّة تعرف الحساب الرّياضيّ، فخاطبهم الرّسول-صلّى الله عليه وسلّم- بما يعقلون، وقد فهموا من الحديث أن داود -عليه السّلام- كان يقوم ثلث الليل، وينام ثلثيه؛ لأنّ مدّة نومه في الليلة الواحدة وهي النّصف مضافاً إليه السّدس تساوي ثُلُثين.

وقد كان لكبار الصّحابة كالإمام عليّ الحظ الوافر من هذا العلم ليس في العلوم فحسب، بل في أمور الحياة العاديّة أيضاً؛ ودليل هذا ما يرويه محبّ الدّين الطّبريّ وجلال الدّين السّيوطي أن رجلين جلسا يتغدّيان وكان لأحدهما خمسة أرغفة وللآخر ثلاثة، فمرّ بهما رجل، واستأذنهما في أن يشاركهما في الأكل، وعندما فرغوا من الأرغفة أعطاهما الضّيف ثمانية دراهم جزاء ما أكل، فاختلفا في تقسيم الدّراهم بينهما، فرأى صاحب خمسة الدّراهم أن يكون له خمسة دراهم ثَمَن الأرغفة الخمسة، وللآخر ثلاثةٌ ثَمَن الأرغفة الثّلاثة، ورأى صاحب الأرغفة الثّلاثة أن تكون قسمة الدّراهم نصفين بالتساوي بينهما، فاحتكما إلى عليّ -رضي الله عنه- فقال لصاحب الثلاثة الأرغفة :«اقبل من صاحبك ما عرض عليك" فأبى وقال: ما أريد إلا مُرَّ الحقّ. فقال علي-رضي الله عنه- :« لك في مر الحق درهم واحد وله سبعة». فقال الرجل: وكيف ذلك يا أميرَ المؤمنين؟ فقال علي -رضي الله عنه-: «لأنَّ الثمانية أربعة وعشرون ثلثاً، لصاحب الخمسة خمسةَ عشرَ، ولك تسعة، وقد استويتم في الأكل، فأكلْتَ ثمانية

وبقي لك واحد، وأكل صاحبك ثمانية وبقي له سبعة، وأكل الثّالث ثمانية: سبعة لصاحبك، وواحد لك»[14].

وتوضيح المسألة أنّ تقسيم ثمانية الأرغفة على الآكلين الثّلاثة يساوي رغيفين وثلثي الرّغيف لكلّ واحد، فالضّيف أكل رغيفين وثلثي الرّغيف، وكلّ رغيف يساوي ثلاثة أثلاث، فيكون مجموع ما أكل الضّيف يساوي ثمانية أثلاث، وثمنها ثمانية دراهم، فيكون ثمن كلّ ثلث من الرّغيف الواحد يساوي درهماً؛ فصاحب الثّلاثة أرغفة أكل رغيفين وثلثي الرّغيف، فيكون الذي أعطاه للضّيف ثلث رغيف، وثمنه درهم واحد. أمّا صاحب الخمسة أرغفة فقد أكل كقسيميَه رغيفين وثلثي الرّغيف، فيكون الذي أعطاه للضّيف رغيفين وثلث الرّغيف، وهي تساوي سبعة أثلاث، وثمنها سبعة دراهم.

والمتتبّع لكُتُب الفرائض والمواريث يجدها حافلة بالمسائل الفَرَضيّة التي قامت على الإفادة العظيمة من علوم الحساب والرّياضيّات في قسمة المواريث، ومن أمثلة هذا ما يعرف بالمسألة المنبريّة. يقول ابن منظور: "وروى الأَزهري عن المفضَّل أَنه قال: عالَت الفريضةُ أَي ارتفعت وزادت، وفي حديث علي أَنه أُتي في ابنتين وأَبوين وامرأَة، فقال: صار ثُمُنها تُسعاً. قال أَبو عبيد: أَراد أَن السهام عالَت حتى صار للمرأَة التُّسع، ولها في الأَصل الثُّمن؛ وذلك أَن الفريضة لو لم تَعُلْ كانت من أَربعة وعشرين، فلما عالت صارت من سبعة وعشرين؛ فللابنتين الثلثان ستة عشر سهماً، وللأَبوين السدسان ثمانية أَسهم، وللمرأَة ثلاثة من سبعة وعشرين، وهو التُّسع، وكان لها قبل العَوْل ثلاثة من أَربعة وعشرين، وهو الثُّمن. وفي حديث الفرائض والميراث ذكرُ العَوْل. وهذه المسأَلة التي ذكرناها تسمى المِنْبَرِيَّة لأَن عليًّا –كرم الله وجهه– سئل عنها وهو على المنبر فقال من غير رَوِيَّة صار ثُمُنها تُسعاً؛ لأَن مجموع سهامها واحدٌ وثُمُنُ واحد فأَصلُها ثَمانيةٌ [15]»[16]. والجدول الآتي يبيّن كيف كان نصيب الزّوجة الثّمن قبل العَول، وكيف صار تسعاً بعده.

أنصبة الشّركاء	النّسبة قبل العَول	المسألة قبل العَول (مجموع الحصص24)	المسألة بعد العَول (مجموع الحصص27)
نصيب الابنتين	⅔	$\frac{16}{24}$	$\frac{16}{27}$
نصيب الأب		$\frac{4}{24}$	$\frac{4}{27}$
نصيب الأم		$\frac{4}{24}$	$\frac{4}{27}$
نصيب الزّوجة	⅛	$\frac{3}{24}$	$\frac{1}{9}$
المجموع	1⅛	$\frac{27}{24}$	$1 = \frac{27}{27}$

وتبسيطاً للمسألة فإنّ النّصيب المفروض للزّوجة (وهو الثّمُن) ليس ثُمُن التّركة، بل ثُمن الحصص المستَحَقَّة من التّركة، وبما أنَّ مجموع الحصص زاد عن التّركة بثُمُن، فإنّ نصيب الزّوجة يساوي الثّمن من تسعة الأثمان ($\frac{1}{9}$)، وهو يعادل التُّسُع من المجموع الفعليّ للتّركة (ثمانية الأثمان) كما في المعادلة الآتية:

$$\frac{1}{8} \div \frac{9}{8} = \text{س} \div \frac{8}{8} \Longleftarrow \text{س (نصيب الزّوجة من}$$

$$\text{مجموع الحصص)} = \frac{1}{8} \times \frac{8}{9} = \frac{1}{9}$$

وليست إجابة عليّ –رضي الله عنه– عن هذه المسألة بدون رَوِيّة بالأمر المستغرب، أو سبباً للطّعن فيها، فإنَّ المشتغل بعلم المواريث تمرّ به من خلال الممارسة الكثير من المسائل التي يُسأل عنها فَيجيب، ويكون متجهّزاً للإجابة عن الكثير من المسائل التي لم يُسأل عنها؛ ففي المسألة السّابقة مثلاً، لو فرضْنا فيها زوجاً مكان الزّوجة لعالت المسألة إلى واحد وربع الواحد (نصيب الأبوين ⅓ ونصيب البنتين ⅔ ونصيب الزّوج الرّبع)، فنصيبه بعد العول ربع من خمسة أرباع أي الخُمُس، ولو فرضنا زوجاً وأختين مكان الزّوجة والبنتين لعالت المسألة إلى واحد ونصف (نصيب الأبوين ⅓ ونصيب الأختَين ⅔ ونصيب الزّوج النّصف (لأنّه ليس له ولد) فنصيبه بعد العول النّصف من الواحد والنّصف (نصف من ثلاثة أنصاف)، أي: الثُّلث. ولو فرضْنا أنّ عليّاً – رضي الله عنه– لم يكن له سابق عهدٍ بهذه المسألة (المنبريّة) فإنّ

معرفة أنَّ المسألة قد زادت عن الواحد الصّحيح بثُمُن، وأنَّ ثُمُن تسعة الأثمان يساوي تُسُعاً ليس بالأمر الصّعب أو المعقَّد.

التفكير الرّياضيّ عند علماء العربيّة

أمّا معرفة علماء العربيّة بالعلوم الرّياضيّة، واستثمارها في تأصيل العلوم المختلفة وتقعيدها، فلا أدلّ على هذا من نظريّة الخليل في كتابه العين، التي قامت على فكرة الاحتمالات في حصر الكلمات العربيّة، فبما أنَّ لدينا تسعة وعشرين حرفاً، وعدد الحروف الأصول في أي كلمة هو اثنان مثل يد، فم، أب... أو ثلاثة وهو الأكثر: علم، فهم، سمع ... أو أربعة: قنفذ، جَحْدَر، قرفص ... أو خمسة: سفرجل، فرزدق ... فيمكن حصر أعداد الكلمات الأصول، وتحديد المستعمل والمهمل منها.

وبعد حصر الكلمات تأتي مسألة تقليب الكلمة الواحدة؛ فكلمة (بحر) لها ستّة تقليبات، هي: (بحر، حرب، حبر، ربح، رحب، برح) وهذه نتيجة منطقيّة لتقليب هذه الحروف الثّلاثة؛ لأنَّ تقليب أيّ ثلاثة حروف يساوي مضروب العدد 3 وهو ستّة (3!=3×2×1=6) والجدول الآتي يوضّح كيفيّة الوصول إلى هذه النّتيجة:

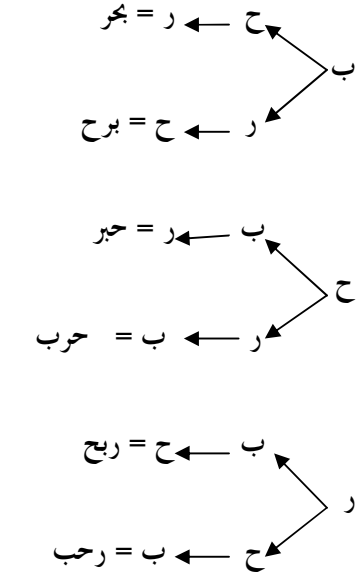

وكذلك لدينا أربعة وعشرون احتمالاً لتقليب اللّفظة الرّباعيّة، وهي حاصل ضرب الاحتمالات الستّة للثّلاثيّ في عدد حروف الرّباعيّ 4×6=24[17]، وهو العدد المساوي لمضروب الأربعة (4!=4×3×2×1=24).

والمجموع السّابق لتقليبات الرّباعيّ(24) يُضرب في خمسة لمعرفة احتمالات تقليب اللّفظة الخماسيّة فيتشكّل لدينا مائة وعشرون احتمالاً[18]، وهو العدد المساوي لمضروب الخمسة (5!=5×4×3×2×1=120).

يقول الخليل في مقدّمة كتابه العَين: "اعلم أن الكلمةَ الثنائيَّةَ تَتَصَرَّفُ على وَجْهَيْن، نحو: قَدْ-دَقْ، شَدْ-دَشْ، والكلمة الثلاثيَّةُ تتصرَّفُ على ستة أوجُه، وتُسمَّى مَسدُوسة، وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض. والكلمة الرباعية تتصرَّف على أربعة وعشرين وجهاً؛ وذلك أن حروفها وهي أربعةُ أحرف، تُضْرَب في وجوه الثلاثّي الصَّحيح وهي ستَّة أوجه، فتَصيرَ أربعة وعشرين وَجْها، يُكَتَب مُسْتَعْمَلُها، ويُلغى مُهْمَلُها، وذلك نحو عبقر، تقول منه: عقرب، عبرق، عقبر، عبقر، عرقب، عربق، قعرب، قبعر، قبرع، قرعب، قربع، رعقب، رعبق، رقعب، رقبع، ربقع، ربعق، بعقر، بعرق، بقعر، بقرع، برعق، برقع. والكلمة الخماسية تتصرّف على مئة وعشرين وجهاً؛ وذلك أن حروفها وهي خمسة أحرف، تُضرَب في وُجُوه الرُّباعيِّ وهي أربعة وعشرون حرفاً، فتَصيرُ مئة وعشرينَ وَجْهاً يُستَعْمَل أقلُّه ويُلغى أكثره..." [19]

التفكير الرّياضيّ عند النّحاة

إنَّ النّاظر في علم النّحو يرى أنَّ بناء القواعد النحوية قد قام في جزء كبير منه على الاحتمالات الرّياضيّة، تجد هذا في تقسيم الكلمة إلى الاسم، والفعل، والحرف. وقد نقل ابن هشام الانصاريّ عن ابن الخباز أن دليل انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة (الاسم والفعل و الحرف) دليل عقلي، فقال:[20] "قال ابن الخباز: ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات. انتهى"[21].

وتعريف النّحاة للحرف بأنّه ما ليس باسم ولا فعل، كقول سيبويه: "وحرفٌ جاء لمعنىً ليس باسمٍ ولا فعل"[22] وقول ابن مالك –بعد أن عرض للعلامات المميّزة للاسم والفعل–[23]:

سواهما الحرف كـــ(هل) و(في) و(لم)

فعلٌ مضارعٌ يلي (لم) كـــ(يَشَمّ)

ليس تعريفاً بالمعنى الدّقيق بل هو استكمال للمنظومة المنطقيّة في سلسلة الاحتمالات النّحويّة للكلمة. وكذلك تعريف الحرف بأنّه ما لا يقبل علامات الاسم أو الفعل كما يقول

الحريريّ:[24]

والحرفُ ما ليسَتْ لهُ علامةْ

فقِسْ على قولي تكنْ علّامةْ

هو ليس تعريفاً بل استكمال لسلسلة الاحتمالات المتوقّعة؛ لذا لا يتمّ عرض الحرف إلا بعد الحديث عن الاسم والفعل؛ لذلك بالغ النّحاة في تشييد البناء وتقويته في الاسم من خلال العلامات المميِّزة، مثل: (ال) التّعريف والجرّ والتّنوين والنّداء والإسناد إليه، وتوضيح الفعل توضيحاً لا يحتمل اللّبس من خلال العلامات المميّزة لكل نوع من الأفعال؛ فالماضي يتميّز بتاء التّأنيث السّاكنة وقد تتحرّك بالكسر لالتقاء السّاكنين، نحو: جاءتِ الطّالبة، والمضارع يتميّز بقبوله أحد حرفي التّنفيس أو التّسويف (سوفَ) أو السّين، أو قبوله أحد حروف الجزم، أو أحد حروف النّصب، وميّزوا الأمر بقبوله نون التّوكيد مع الدّلالة على الطّلب. فالنّحاة بالغوا في توصيف هذه العلامات المميّزة حتّى لا يلتبس أيّ من الأسماء والأفعال بما يتبقّى من سلسلة أقسام الكلمة وهو الحرف. فإذا وردت كلمة لا تقبل أيّاً من علامات الاسم أو الفعل فهي حرف.

وأرى أنَّ ربط تعريف الفعل بالعلامات المميّزة أولى من تعريفه بدلالة الزّمن؛ فالفعل (يقوم) في:"كان يقوم الليل" دلالته على الحاضر ضعيفة، خلافاً للدلالة على الاستمرار المتشكّلة من الفعلين (كان يقوم)، ولذلك أسماه النّحاة مضارعاً أي مشابهاً للاسم في بعض الخصائص، لا لأنّه يدلّ على الزّمن الحاضر. يقول سيبويه: "وإنّما ضارعت أسماء الفاعلينَ أنّك تقول: إنّ عبد الله لَيَفعلُ، فيوافق قولك: لفاعلٌ، حتى كأنّك قلت: إنَّ زيداً لفاعلٌ فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تَلْحقُ (فَعَلَ) اللامُ ..."[25]. وكذلك دلالة الماضي في أسلوب الشرط (إن زرت خليلاً فأبلغه سلامي) فالفعل الماضي يدلّ في هذا السّياق على ما يُستقبَل من الزّمن.

وممّا يتّصل بأثر الاحتمالات الحديثُ عن الفعل المضارع المرفوع وتعريفه بأنَّه ما سَلِم من حروف النّصب أو الجزم[26]، بمعنى آخر: الفعل المضارع المرفوع هو ما ليس بمنصوب ولا مجزوم. فهذا أيضاً ليس تعريفاً بالمعنى الدّقيق بل هو استكمال للمنظومة المنطقيّة في سلسة الاحتمالات النّحويّة للفعل المضارع، لذا لا يتمّ عرض الفعل المضارع المرفوع إلا بعد الحديث عن الفعل المضارع المنصوب و الفعل المضارع المجزوم، لذلك بالغ النّحاة في ذكر حروف النّصب والجزم كاملة وبيان ما يَنصِب دائماً، وما يَنصِب بشروط مثل إذن، وما يجزم فعلاً واحداً، وما يجزم فعلين، وأزالوا اللّبس عمّا يُظنّ في سياق الكلام أنّه من حروف النّصب أو الجزم وهو ليس منها. كلّ هذا حتّى يستقيم لهم الحديث عن المضارع المرفوع، وهو الحلقة المتبقّية في سلسلة الأفعال المضارعة.

وممّا يدلّ على الاستعانة بنظريّة الاحتمالات في فهم قواعد النّحو العربيّ أنّنا حين نريد إعراب كلمة ما فإنّنا ننظر فيها، فإن كانت اسماً بحثنا عنها في قائمة الأسماء (المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات)؛ فإن كانت مرفوعة فإنّنا نبحث عن إعرابها ضمن قائمة المرفوعات وهي المبتدأ، والخبر، و اسم كان وأخواتها، واسم الحروف المشبّهة بـــ(لَيْسَ)، واسم كاد وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، وخبر (لا) النافية للجنس، والفاعل، ونائب الفاعل، وتوابع المرفوع: النعت، التوكيد، البدل، عطف البيان، عطف النّسَق. فاحتمالات إعرابها هي أربعةَ عشرَ احتمالاً، فنبحث في المرفوعات، ونستثني ما يخصّ المنصوبات والمجرورات.

أمّا إذا وردت كلمة منصوبة فإنَّ لها ثمانيةَ عشر احتمالاً هي: المفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول المطلق، والمفعول فيه (ظرفا الزمان والمكان)، والحـــــال، والتمييز، والمستثنى، والمنادى، واسم إن أو إحدى أخواتها، واسم (لا) النافية للجنس، وخبر كان أو إحدى أخواتها، وخبر الحروف المشبّهة بـــ(لَيْسَ)، [27] وتوابع المنصوب: النعت، التوكيد، البدل، عطف البيان، عطف النّسَق. فنبحث عن إعرابها ضمن هذه الخيارات المتاحة فقط. ونستثني ما يخصّ المرفوعات والمجرورات.

وكذلك إذا وردت كلمة مجرورة فلها سبعة احتمالات هي المجرور بحرف الجر، والمجرور بالإضافة، وتوابع المجرور :النعت، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النّسَق. فنبحث عن إعرابها ضمن هذه الخيارات المتاحة فقط ونستثني ما يخصّ المرفوعات والمنصوبات.

وإذا كانت الكلمة فعلاً بحثنا عنه في قائمة الأفعال (الماضي، والمضارع، والأمر) فلدينا ثلاثة احتمالات، والمضارع وحده له ثلاثة احتمالات أيضاً (المرفوع، والمنصوب، والمجزوم).

ولو عُرضت للطّالب مسألة كإعراب قوله تعالى: "في قُلوبِهِمْ مَرَضٌ" [سورة البقرة، الآية:10] بداية نسأله هل نرى في هذه الجملة فعلاً من الأفعال؟ سيجيب (لا). إذن فالجملة اسميّة بلا شكّ، وفيها مبتدأ وخبر، و (في قلوبهم) لا يصلح أن تكون مبتدأ؛ لأنها شبه جملة، فلم يتبقَّ إلّا (مرض) لتكون المبتدأ.

أثر الاحتمالات في معرفة العلامات الإعرابيّة

قبل أن ننشئ أي نوع من التراكيب النّحويّة فإننا نفكّر أولاً في الكلمة التي ندرجها ضمن البناء اللّغوي، وبعدها ننظر في الجملة المُنْشَأة هل هي فعليّة أو اسميّة، ثمّ نحدّد موقع الكلمة في هذه الجملة، والعلامة الإعرابيّة الّتي يستحقّها ذلك الموقع. لذا سوف يكون الحديث في هذا البند عن العلامة الإعرابيّة، وهي النّتيجة أو الأثر الأخير الذي تكتسبه الكلمة عند دخولها في السّياق اللغويّ، وسوف ينتظم الحديث في هذا المبحث عن العلامات الإعرابيّة في البنود الآتية:

- تعريف العلامة الإعرابيّة.
- إعراب الأسماء بالعلامات الأصليّة الظاهرة أوالمقدّرة.
- إعراب الأسماء بالعلامات الفرعيّة ويشمل:

1. الأسماء الخمسة.
2. المثّنى.
3. جمع المذكّر السّالم
4. جمع المؤنّث السّالم.
5. الممنوع من الصّرف.

- إعراب الفعل المضارع بالعلامات الأصليّة.
- إعراب الفعل المضارع بالعلامات الفرعيّة ويشمل:

1. الأفعال الخمسة.
2. الفعل المضارع المعتلّ الآخر.

تعريف العلامة الإعرابيّة

يقول سيبويهِ في باب (مجاري أواخر الكَلِم من العربيّة): "وإنّما ذكرتُ لك ثمانيةَ مجارٍ لأفرّق بينَ ما يدخله ضَرْبٌ من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العامل –وليسَ شيءٌ منها إلا ويزول عنه– وبينَ ما يُبْنى عليه الحرفُ بناءً لا يزولُ عنه..." ويقصدُ بالمجاري الثّمانية المواقع الإعرابيّة الأربعة (الرّفع، والنّصب، والجرّ، والجزْم) والعلامات الإعرابيّة الأصليّة الأربع (ظاهرةً أو مقدّرة) التي تستحقّها تلك المواقع، فيتشكّل من المواقع الأربعة والعلامات المُستَحَقَّة لها أربعة أضرُب، وعرّف المعرَب بأنّه "ما يدخله ضَرْبٌ من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العامل وليسَ شيءٌ منها إلا ويزول عنه"[28] وجعل الإعراب خاصّاً بالأسماء المتمكّنة والأفعال المضارعة[29] وتبعه في هذا التّعريف الكثير من النّحاة، ومنهم ابن هشام الأنصاريّ، يقول: "الإعراب أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع"[30] ويقول أيضاً: "ومثال الآثار الظّاهرة الضّمّة والفتحة والكسرة في قولك: (جاءَ زيدٌ) و(رأيتُ زَيداً) و(مرَرْتُ بزيدٍ)"[31].فعلامات الإعراب إذن عند ابن هشام هي الأثر نفسه الذي يجلبه العامل. أمّا الأشمونيّ فقد أشار إلى تعريفين للإعراب، أحدهما لفظيّ وهو: "ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذف"[32] ويفهم منه أنَّ علامات الإعراب هي مقتضى العامل. والآخر معنويّ، وهو:

"تغيير أواخر الكَلِم لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها لفظاً أو تقديراً"[33] وذكر أنّه "ظاهر مذهب سيبويه"[34]. والمفهوم منه أن العلامة الإعرابيّة هي التغيّر الذي نلحظه في أواخر الكلمات.

ونستنتج ممّا سبق أنَّ الجميع متّفقون على أنّ العلامة الإعرابيّة هي الأثر الذي يجلبه العامل، أو هي مقتضى العامل، أو تغيّر أواخر الكَلِم. ويتمثّل هذا الأثر أو المقتضى أو التغيّر في الحركة (الضّمّة أو الفتحة أو الكسرة)، أو الحرف (الواو أوالألف أوالياء)، أو السّكون (ويسمّيه سيبويهِ الوقفَ)، أو الحذف (حذف النّون أو حذف حرف العلّة)، فيمكننا اعتماداً على ما سبق أن نقول إنَّ العلامة الإعرابيّة هي "التّغيّر الذي نلحظه في الكلمة عند تغيّر موقعها في الجملة" ولتوضيح أثر الاحتمالات في تحديد العلامات الإعرابيّة المستحقّة في الكلمة الواحدة نقسم الحديث وفقاً للمفردات النّحويّة الآتية.

إعراب الأسماء بالعلامات الأصلية الظّاهرة

في سياق الإعراب بالعلامات الأصليّة الظّاهرة ترفع الأسماء بالضمّة، وتنصب بالفتحة، وتجرّ بالكسرة، ولا تقبل الجزم أو علامته الأصلية السّكون. يقول سيبويه: "والنّصبُ في الأسماء: رأيتُ زيداً، والجرّ: مرَرْتُ بزيد، والرّفع: هذا زيدٌ. وليس في الأسماء جزم لتمكّنها وللحاق التّنوين"[35] ويمكن الوصول إلى هذه النّتيجة من خلال التّقليبات المنطقية للاسم؛ فمثلاً كلمة محمَّد، لدينا ثلاثة احتمالات عند تقليبها: محمَّدٌ، محمَّداً، محمَّدٍ والكتابة الصّوتية لها:

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
مُحَمَّدٌ	مـ	ـُـ	ح	ـَـ	م	ـّـ	م	ـَـ	د	ـُـ	ن	ـْـ
مُحَمَّداً	مـ	ـُـ	ح	ـَـ	م	ـّـ	م	ـَـ	د	ـَـ	ن	ـْـ
مُحَمَّدٍ	مـ	ـُـ	ح	ـَـ	م	ـّـ	م	ـَـ	د	ـَـ	ن	ـْـ

فنلحظ أنَّ التّغيُّر الذي طرأ على كلمة (مُحَمَّد) في سلسلة الاحتمالات المنطقيّة لها عند تقليبها يظهر في العمود العاشر أيْ في حركة الحرف الأخير (الدّال)، ولم يطرأ تغيير في التّنوين (النّون السّاكنة) فلم يتغيَّر في الكلمة إلا الحركات الثّلاث الضمّة، والفتحة، والكسرة، وعند تقسيمها على المواقع الإعرابيّة يستحقّ كلّ موقع حركة كاملة؛ لأنّ تقسيم الثّلاثة على الثّلاثة يساوي واحداً. فالضّمّة للرَّفع، والفتحة للنّصب، والكسرة للجرّ.

لذا فإنَّ من الأخطاء التّعليميّة الحديثة أن نعلّم الطّالب أنّ التنوين علامة إعراب، فيقولون: مرفوع وعلامة رفعه تنوين الضّم، في حين أن الصّواب: "وعلامة رفعه الضّمة" لأنّ التنوين في حقيقة الأمر هو نون ساكنة تلفظ ولا تكتب، فإن سُبقت بفتحة كانت تنوين فتح، وإن سُبقت بضمّة كانت تنوين ضمّ، وإن سُبقت بكسرة كانت تنوين كسر، فالنّون الساكنة لا تتغير عند تقليب الكلمة، وإنّما المتغيّر هو الحركة الّتي تسبقها وحدها، والذي سبّب لنا اللّبس هو الشّكل الكتابي للتنوين، فيكون ضمّتين متتاليتين، أو فتحتين متتاليتين، أو كسرتين متتاليتين، والحقيقة ألا وجود في النّطق إلا لضمّة واحدة، أو فتحة واحدة، أو كسرة واحدة، لذلك كان النّحاة الأوائل يكتفون بالضّمّة والفتحة والكسرة في إعراب الأسماء وإن كانت منوّنة، ولا يذكرون التّنوين علامة للإعراب.

(إعراب المقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلّم)

عند النّظر في التقليبات المحتملة للاسم المنقوص ولنأخذ مثلاً: (الهادي) نلحظ أنّه يلزم حالتين عند التّقليب هما: (الهادي) كما في: "نبيُّنا الهادي إلى صراطٍ مستقيم"، "صلّوا على النّبيّ الهادي" و(الهاديَ) كما في: "من أطاع النّبيَّ الهاديَ فقد أطاع الله" فنلحظ أنّ الحركة لم تظهر في آخر المنقوص مع بقاء حرف العلّة في حالتي الرّفع والجرّ، وظهرت الفتحة في حالة النّصب. فنحنُ أمام علامتين: عدم ظهور حركة (وهو مايسمّيه النّحاة الحركة المقدّرة ويقابلها الظّاهرة)، وفتحة ظاهرة. ولدينا ثلاثة مواقع إعرابيّة: الرّفع، والنّصب، والجرّ. والاثنان لا تقبل القسمة على ثلاثة، فلا بدّ إذن من أن تكون إحدى العلامتين لموقعين، والأخرى لموقع واحد، لذا كان عدم ظهور الحركة (الحركة المقدَّرة)علامة للرفع والجرّ، والفتحة الظاهرة علامة للنّصب. وهذا ما يعبّر عنه النّحاة بقولهم: إنَّ الاسم المنقوص يرفع ويجرّ بحركةٍ مقدَّرة (هي الضمّة في الرّفع، والكسرة في الجرّ)، وينصب بالفتحة الظّاهرة[36].

وكذلك الحال في المنقوص إذا لم يكن معرّفاً ب(ال) أو مضافاً فهو يلزم حالتين، فمثلاً (هادي) تلزم حالتين، هما: (هادٍ) في حالتي الرّفع والجرّ، و(هادياً) في حالة النَّصب، ولدينا ثلاثة مواقع إعرابيّة: الرّفع، والنّصب، والجرّ. ولما كانت الاثنان لا تقبل القسمة على ثلاثة، كان لا بدّ إذن من أن تكون إحدى العلامتين لموقعين، والأخرى لموقع واحد، لذا كان عدم ظهور الحركة (الحركة المقدَّرة على الياء المحذوفة) علامة للرفع والجرّ، والفتحة الظّاهرة علامة للنّصب. وقد بَيَّنْتُ سابقاً أنَّ التنوين ليس علامة إعراب.

وقد يتساءل متسائل: لِمَ لم يكن حذف حرف العلّة علامةً للإعراب كما في المضارع المعتلّ الآخر في حالة الجزم؟ والجواب: أنَّ حذف الياء لم يكن بسبب تغيّر الموقع الإعرابيّ للكلمة، فسبب

الحذف ليس نحويّاً، بل هو صرفيٌّ وصوتيّ؛ لأنَّ علماء الصرف يقولون إنَّ (قاضٍ) في: "هذا قاضٍ عادلٌ" أصلُها: (قاضيُن)، وعند حذف الضمّة أصبحت: (قاضيْن) فالتقى ساكنان أوّلهما حرف العلّة (الياء) والثّاني النون السّاكنة (التّنوين) فحُذف حرف العلة، فالسّبب إذن في تعليلهم يعود إلى التقاء ساكنين أوّلهما حرف علّة، كما في حذف الواو من (يكون) في: "لم أكن متخاذلاً". والذي أراه في هذه المسألة أنَّ هذا التّعليل فيه نظر، فقد حذفت ياء المنقوص في كلمات لم يلتق فيها ساكنان، مثل: ليالي، كما في قوله تعالى: "وَالْفَجْرِ وَلَيالٍ عَشْرٍ" [سورة الفجر، الآيتان: 2،1]: وأصل ليالي: لَيالِيٍ، فليس ثمّة التقاء للسّاكنين، إذ لا وجود للتنوين (النّون السّاكنة) في الكلمة. فالأَولى أن يعلَّل حذف الياء من المنقوص بأنّه غير معرّف ب(ال) ولا مضاف.

أمّا الاسم المقصور، ولنأخذ مثالاً عليه (الفتى) فهو يلازم حالةً واحدة لا تظهر معها الحركة،[37] ولدينا ثلاثة مواقع إعرابيّة (رفعاً ونصباً وجرّاً)، فكان عدم ظهور الحركة (وهو ما يعبّر عنه النّحاة بالحركة المقدَّرة) علامةً للإعراب في جميع المواقع الإعرابيّة، فيقدّرون الضّمّة على الألف رفعاً، والفتحة عليها نصباً، والكسرة جرّاً. ويمكن من باب التيسير في النّحو أن نكتفي بموقع الكلمة الإعرابي دون أن نذكر علامة الإعراب فيها لعدم ظهورها. فنقول في نحو: "جاء الفتى"، و "أكرمْتُ الفتى"، و "سلّمتُ على الفتى" الفتى: فاعلٌ مرفوع في الأولى، ومفعولٌ به منصوب في الثّانية، واسم مجرور في الثّالثة.

ودخول التّنوين على آخر المقصور عندما يكون مصروفاً وغير معرّفٍ ب(ال) ولا مضاف، كقوله تعالى: "ذَلِكَ الْكِتابُ

لا رَيْبَ فيهِ هُدىً لِلْمُتَّقينَ" [سورة البقرة، الآية:2] ليس سببه نحويّاً، أي لا يتعلّق دخول التّنوين بالموقع الإعرابيّ للكلمة، بل بطبيعة الكلمة نفسها حين لا يسبقها (ال) ولا يتلوها مضاف إليه اللذان (ال) والإضافة) من شأنهما حرمان الكلمة من التّنوين. ومعلوم أن وصف كلمة بأنها مضافة لا يُعّدّ من الإعراب في شيء، لأن الاسم المضاف يعرب حسبَ موقعه في الجملة.

أمّا المضاف إلى ياء المتكلّم[38] فشأنه شأن الاسم المقصور من حيثُ ملازمتُه حالةً واحدة لا تظهر معها الحركة، تتكّرر في المواقع الإعرابيّة الثلاثة، وهو ما يعبّر عنه بالإعراب بالحركات المقدّرة على ما قبل الياء رفعاً ونصباً وجرّاً. مثل: " أوصل أخي رسالتي إلى والدي"؛ ف(أخي) مرفوعة، و(رسالتي) منصوبة، و(والدي) مجرورة، وقد لزمت جميعها صورة واحدة لا تظهر فيها الحركة. وأما الكسرة الظّاهرة في حالة الجرّ ف ليست بعلامة الإعراب؛ لأنّها تلازم ما قبل الياء في حالتي الرّفع والنّصب أيضاً. يقول ابن هشام: "وذلك لأنّ ياء المتكلّم تستدعي انكسارَ ما قبلَها لأجل المناسبة"[39]

إعراب الأسماء بالعلامات الفرعيّة

أولاً: الأسماء الخمسة[40]

الأسماء الخمسة:وهي أب، أخ، حم، فو، ذو.[41] وثمّة ثلاثة احتمالات لتقليب أيّ منها يوضحها الجدول الآتي:

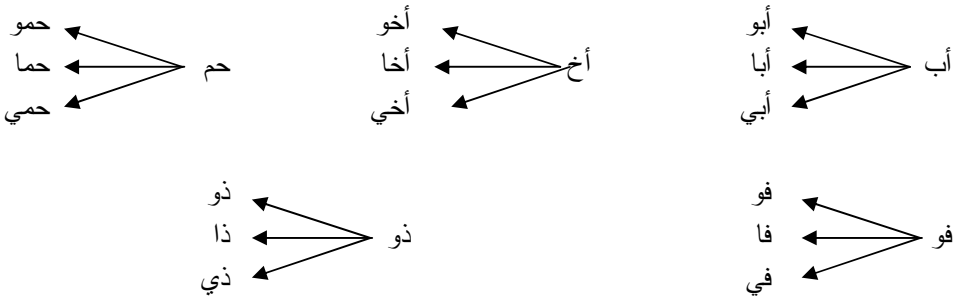

فنلحظ أنّ التّغيُّر الذي طرأ على جميع الكلمات السّابقة إنّما هو في الحرف الأخير (الواو أو الألف أو الياء) فتكون علامة الإعراب حرفاً كاملاً، لا حركةَ حرفٍ فقط. ولأنَّ لدينا ثلاثة مواقع إعرابيّة والأسماء الخمسة تحتمل ثلاثة تقليبات فإن القسمة المنطقيّة تقتضي أن يكون لكلّ موقع علامة مستقلّة، فالواو للرّفع، والألف للنّصب، والياء للجرّ. فنقول: جاء أبو سعيد، رأيت أبا سعيد، مررت بأبي سعيد.

ويشترط النّحاة لإعرابها بالحروف ثلاثة شروط: أن تكون مفردة غير مثنّاة ولا مجموعة، وأن تكون مكبّرة غير مصغّرة، وأن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلّم. [42]حتّى (فو) عند إضافتها إلى ياء المتكلّم تعرب بالحركات المقدّرة، أمّا الياء قبل ياء المتكلّم في قولهم: "كلّمتُه فاه إلى فيَّ" فليست علامة

إعراب، لأنَّ (فيَّ) تأتي في جميع المواقع الإعرابيّة بهذه الصورة، تقول: "فيَّ لا ينطقُ إلا بالصّدق"، "فتحتُ فيَّ". فلا يقولون (فويَ) ولا (فايَ)، وقد خطّأ ابن جنّيّ في الخصائص من قال (فايَ) نصباً، وذكر أنّ العرب تقول: (كسرتُ فيَّ)؛ لأنَّ ياء المتكلّم تطلب كسر ما قبلها[43].

ويلاحظ أنَّ العاميّات الأردنيّة تُلزِم (أبا) و(أخا) الواو دائماً، في حين تستخدم (حما) بالألف دائماً فيقولون: جاء أبو سعيد، رأيت أبو سعيد، مررت بأبو سعيد. جاء أخو سعيد، رأيت أخو سعيد، مررت بأخو سعيد. جاء حما هند، رأيت حما هند، مررت بحما هند، هند حماها مسافر. والفصيحة بخلاف ما ذُكر.

ثانياً:المثنّى[44]

إنَّ المثنّى – ولنأخذ مثالاً عليه كلمة (معلِّمان)– ليس له إلاّ تقليبان اثنان منطقيّان هما معلّمان، ومعلّمَين، فله علامتان إعرابيَّتان، هما الألف والياء، وهما اللتان تتغيّران في تقليب الكلمة، أمّا نون المثنّى فهي مكسورة دائماً، ولدينا ثلاثة مواقع إعرابيّة للاسم وهي: الرَّفع، والنّصب، والجرّ. والاثنان لا تقبل القسمة على ثلاثة، فلا بدّ أن تكون إحدى العلامتين لموقعين، والأخرى لموقع واحد، لذا كانت الألف للرّفع، والياء للنّصب والجرّ. فكلمتا: معلّمان ومعلّمَين متّحدتان في أصل الكلمة (معلّم) وفي الجنس (المذكّر) والعدد. بخلاف معلّم، ومعلمون، ومعلّمين، ومعلّمة، ومعلمات. لذلك لم تكن الكلمات السّابقة من الاحتمالات المنطقيّة في التّقليب.

ومن الأخطاء التّعليميّة الحديثة أن نعلّم الطّالب أنّ النون علامة إعراب في المثنّى، فيقولون: مثنّى مرفوع وعلامة رفعه الألف والنّون، أو "منصوب وعلامة نصبه الياء والنّون"، أو "مجرور وعلامة جرّه الياء والنّون"في حين أن الصّواب: "مرفوع وعلامة رفعه الألف"، أو" منصوب وعلامة نصبه الياء"، أو"مجرور وعلامة جرّه الياء "؛ لأنَّ النّون لا تتغير عند تقليب الكلمة، فنون المثنّى دائماً مكسورة رفعاً ونصباً وجرّا، وإنّما المتغيّر هو الواو والياء اللّتان تسبقان النّون.

وممّا يتّصل بهذه المسألة أن بعض الألفاظ قد تنتهي بألف ونون أو ياء ونون ولكنّها ليست مثنّى، فقد يلتبس الأمر على بعض المتعلّمين، فمن خلال تقليب الكلمة يزول اللبس، فمثلاً: "ريحان، عنوان، أفعوان، بنيان، شيطان، إخوان، صبيان، أحزان" هذه الكلمات تقليباتها بتغيير حركة آخرها، ولا

يُستساغ قلب الحرف قبل الأخير (الألف) ياء؛ فلا يجوز أن نقول ريحين، بل ريحانٌ، وريحاناً، وريحانٍ، وكذلك الحال في بقيّة الكلمات، فهي ليست من المثنّى في شيء وإن كانت منتهية بألف ونون.

وكذلك الحال في "مسكين، سكّين، حزين، ياسمين، سمين، أمين، قرين" فهذه الكلمات تقليباتها بتغيير حركة آخرها، ولا يُستساغ قلب الحرف قبل الأخير (الياء) ألفاً؛ فلا يجوز أن نقول مِسكان، بل مسكينٌ، ومسكيناً، ومسكينٍ، وكذلك الحال في بقيّة الكلمات، فهي ليست من المثنّى في شيء وإن كانت منتهية بياء ونون.

ثالثاً: جمع المذكّر السّالم[45]

لو طبّقنا القاعدة السّابقة في الاحتمالات لوجدنا أنَّ جمع المذكّر السّالم – ولنأخذ مثالاً عليه كلمة (معلِّمون)– ليس له إلّا تقليبان اثنان منطقيّان هما معلّمون، ومعلّمين، فله علامتان

إعرابيّتان، هما الواو والياء، وهما اللتان تتغيّران في تقليب الكلمة، ولدينا ثلاثة مواقع إعرابيّة للاسم وهي: الرّفع، والنّصب، والجرّ. والاثنان لا تقبل القسمة على ثلاثة، فلا بدّ أن تكون إحدى العلامتين لموقعين، والأخرى لموقع واحد، لذا كانت الواو للرّفع، والياء للنّصب والجرّ.

ومن الأخطاء التّعليميّة أن نعلّم الطّالب أنّ النون علامة إعراب، فيقولون: مرفوع وعلامة رفعه الواو والنّون، أو "منصوب وعلامة نصبه الياء والنّون"، أو "مجرور وعلامة جرّه الياء والنّون" في حين أن الصّواب: "وعلامة رفعه الواو"، أو" منصوب وعلامة نصبه الياء"، أو"مجرور وعلامة جرّه الياء "؛ لأنَّ النّون لا تتغير عند تقليب الكلمة، بل إنّ نون جمع المذكّر السّالم دائماً مفتوحة رفعاً ونصباً وجرّا، وإنّما المتغيّر هو الواو والياء اللّتان تسبقان النّون.

وممّا يتّصل بهذه المسألة أن بعض الألفاظ قد تنتهي بواو ونون أو ياء ونون ولكنّها ليست جمع مذكر سالماً، فقد يلتبس الأمر على بعض المتعلّمين، فمن خلال تقليب الكلمة يزول اللبس، فمثلاً: "رياحين، جثامين، قرابين، عناوين، أساطين، شياطين، مساكين، أحايين" هذه الكلمات تقليباتها بتغيير حركة آخرها، ولا يُستساغ قلب الحرف قبل الأخير (الياء) واواً؛ فلا يجوز أن نقول مساكون، بل مساكينُ، ومساكينَ وكذلك الحال في بقيّة الكلمات، فهي ليست من جمع المذكّر السّالم في شيء وإن كانت منتهية بياء ونون.

وكذلك الحال في "قانون، قابون، زيتون، ممنون، مجنون، مرهون" فهذه الكلمات تقليباتها بتغيير حركة آخرها، ولا يُستساغ قلب الحرف قبل الأخير (الواو) ياء؛ فلا يجوز أن نقول قانين، بل قانونٌ، وقانوناً، وقانونٍ كذلك الحال في بقيّة الكلمات، فهي ليست من جمع المذكّر السّالم في شيء وإن كانت منتهية بواو ونون.

رابعاً: جمع المؤنّث السّالم[46]

في سلسلة تتبّع الشّواهد المتعدّدة لجمع المؤنّث السّالم يلاحظ الدّارس أنَّ هذا الجمع لا يقبل الفتحة مطلقاً، فلا يرد إلاّ مضموماً أو مكسوراً، وقد علّل النّحاة هذا بأنّ جمع المؤنّث السّالم فرعٌ من جمع المذكّر السّالم، فلمّا كان جمع المذكّر السّالم يرفع بالواو وينصب بالياء ويجرّ بالياء جعلنا علامة رفع جمع المؤنّث السّالم واواً قصيرة (وهي الضّمّة) وعلامة نصبه ياء قصيرة (وهي الفتحة)، وعلامة جرّه ياء قصيرة (وهي الكسرة).

وبغضّ النّظر عن العلة فإنّنا أمام حقيقة ثابتة في هذا الجمع، هي أنّه لا يقبل الفتحة. والتّغيّر الذي يطرأ على هذا الجمع في سلسلة التّقليبات المنطقيّة يظهر في حركة التّاء (مضمومةً أو مكسورة). فلو نظرنا في أحد أمثلة هذا الجمع ولنأخذ (فاضلات) مثلاً لوجدنا أنَّ هنالك تقليبين اثنين منطقيّين هما(فاضِلاتٌ) و (فاضِلاتٍ). وكتابتهما الصّوتيّة:

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
فاضِلاتٌ	ف ـِـ	ا	ض	ـَـ	ل	ا	ت	ـُـ	ن	ـْـ ـٌـ
فاضِلاتٍ	ف ـِـ	ا	ض	ـَـ	ل	ا	ت	ـَـ	ن	ـْـ ـٍـ

فالاختلاف بين الكلمتين يظهر في العمود الثّامن (حركة التّاء). ويُستنتَج من هذا أنَّ لهذا الجمع علامتين إعرابيَّتين، هما الضمّة والكسرة (وهما اللتان تتغيّران في تقليب الكلمة) ولدينا ثلاثة مواقع إعرابيّة للاسم وهي: الرّفع، والنّصب، والجرّ. والاثنان لا تقبل القسمة على ثلاثة، فلا بدّ أن تكون إحدى العلامتين لموقعين،والأخرى لموقع واحد، لذا كانت الضمّة للرّفع، والكسرة للنّصب والجرّ.

خامساً: الممنوع من الصّرف

يقرر النّحاة أنّ الممنوع من الصّرف يرفع بالضمّة وينصب ويجرّ بالفتحة.[47] فالكسرة ممتنعة في هذا النّوع من الأسماء، فنحن أمام احتمالين لا ثالث لهما: الضّمّة للرّفع، والفتحة للنّصب والجرّ. والتّغيّر الذي يطرأ على هذا الجمع في سلسلة التّقليبات المنطقيّة يظهر في حركة الحرف الأخير (مضموماً أو مفتوحاً). فلو نظرنا في أحد أمثلة هذا النّوع ولنأخذ مثلاً (أَحْمَد) لوجدنا أنَّ هنالك تقليبين اثنين منطقيّين هما (أَحْمَدُ) و(أَحْمَدَ). وكتابتهما الصّوتيّة:

	1	2	3	4	5	6	7	8
أَحْمَدُ	أ	ـَـ	ح	ـْـ	م	ـَـ	د	ـُـ
أَحْمَدَ	أ	ـَـ	ح	ـْـ	م	ـَـ	د	ـَـ

فالاختلاف بين الكلمتين يظهر في العمود الأخير (حركة الدّال). ويُستنتَج من هذا أنَّ لهذا النّوع من الاسماء علامتين إعرابيَّتين، هما الضمّة والفتحة، وهما اللتان تتغيّران في تقليب الكلمة، ولدينا ثلاثة مواقع إعرابيّة للاسم وهي: الرّفع، والنّصب، والجرّ. والاثنان لا تقبل القسمة على ثلاثة، فلا بدّ أن تكون إحدى العلامتين لموقعين، والأخرى لموقع واحد، لذا

كانت الضمّة للرّفع، والفتحة للنّصب والجرّ.

إعراب الفعل المضارع بالعلامات الأصلية

في سياق إعراب الفعل المضارع بالعلامات الأصلية يرفع المضارع بالضمّة، ويُنصب بالفتحة، ويُجْزَم بالسّكون، ولا يقبل الجرّ ولا علامته الأصلية الكسرة، يقول سيبويه: "والنّصب في المضارع من الأفعال: لن يفعلَ، والرّفع: سيفعلُ، والجزم: لم يفعلْ. وليس في الأفعال المضارعة جرّ".[48] ويمكن الوصول إلى هذه النّتيجة من خلال التّقليبات المنطقية للفعل المضارع؛ فمثلاً الفعل (يَسْلَم)، لدينا ثلاثة احتمالات عند تقليبه: (يَسْلَمُ)، و(يَسْلَمَ)، و(يَسْلَمْ). والكتابة الصّوتية لها:

	1	2	3	4	5	6	7	8
يَسْلَمُ	يـ	ـَـ	س	ـْـ	ل	ـَـ	م	ـُـ
يَسْلَمَ	يـ	ـَـ	س	ـْـ	ل	ـَـ	م	ـَـ
يَسْلَمْ	يـ	ـَـ	س	ـْـ	ل	ـَـ	م	ـْـ

فنلحظ أنَّ التّغيُّر الذي طرأ على الفعل (يَسْلَم)، في سلسلة الاحتمالات المنطقيّة لها عند تقليبه يظهر في العمود الثّامن أيْ في حركة الحرف الأخير (الميم)، فلم يتغيَّر في هذا الفعل إلا الحركات الثّلاث الضمّة، والفتحة، والسّكون، وعند تقسيم الحركات الإعرابيّة الثّلاث (الضمّة، والفتحة، والسّكون) على المواقع الإعرابيّة الثّلاث (الرّفع والنّصب والجَزْم) يستحقّ كلّ موقع حركة كاملة؛ لأنّ تقسيم الثّلاثة على الثّلاثة يساوي واحداً. فالضمّة للرّفع، والفتحة للنّصب، والسّكون للجزم.

إعراب الفعل المضارع بالعلامات الفرعيّة

أوّلاً: الأفعال الخمسة

يعرّفها النّحاة بأنها كلّ فعل مضارع اتّصلت به واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة[49]. والفعل المضارع كما يقرّر النّحاة يصاغ من الفعل الماضي بزيادة أحد حروف المضارَعة المجموعة في كلمة (نأيت): الهمزة، والنون، والتاء، والياء.[50]

وبتطبيق ما سبق مثلاً على الفعل الماضي (نجَ حَ) يتحصّل لدينا أربعة أفعال مضارعة موضّحة كما يأتي:

بإضافة الضمائر المتقدّمة (واو الجماعة، وألف الاثنين، و ياء المخاطبة) إلى الأفعال المضارعة الأربعة المصوغة من

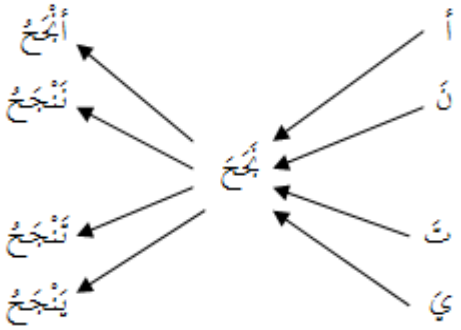

(نجح) وهي: (أنجحُ، ننجحُ، تنجحُ، ينجحُ) يتشكّل اثنا عشرَ احتمالاً هي حاصل ضرب عدد الضمائر (3) في عدد الأفعال المضارعة (4) [12=4×3]؛ فالاحتمالات الحاصلة عند إضافة الضمائر المتقدّمة (واو الجماعة، وألف الاثنين، وياء المخاطبة) إلى الفعل المضارع هي اثنا عشر

لا خمسة، لكنّ المستَخدَم منها والمألوف في لغة العرب خمسة لاغير، والمهمل هو السّبعة المتبقّية، وتوضيح الكلام في الجدول الآتي:

الفعل المضارع	إسناده إلى الضّمائر	مثال	الحكم بالصّواب أو الخطأ
أنجحُ	واو الجماعة	أنجحون	><
	ألف الاثنين	أنجحان	><
	ياء المخاطبة	أنجحين	><
نجحُ	واو الجماعة	ننجحون	><
	ألف الاثنين	ننجحان	><
	ياء المخاطبة	ننجحين	><
تنجحُ	واو الجماعة	تنجحون	√
	ألف الاثنين	تنجحان	√

	ياء المخاطبة	تنجحين	√
	واو الجماعة	ينجحون	√
ينجحُ	ألف الاثنين	ينجحان	√
	ياء المخاطبة	ينجحين	><

وبتأمل الجدول السّابق يتبين أنّ من بين الاحتمالات الاثني عشر المتاحة سبعة احتمالات غير مقبولة هي: (أنجحون، أنجحان، أنجحين، ننجحون، ننجحان، ننجحين، ينجحين) وخمسة احتمالات مقبولة فقط وهي: (تنجحون، تنجحان، تنجحين، ينجحون، ينجحان) وهذه الأوزان الخمسة (يفعلون، تفعلون، يفعلان، تفعلان، تفعلين) هي ما اصطُلح على تسميته بالأفعال الخمسة[51]، أو الأمثلة الخمسة[52]. وما هي في حقيقة الحال إلّا نتيجة منطقيّة للاحتمالات المقبولة عند اتّصال الفعل المضارع –بصيَغِه الأربع– بواو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة. وقد نبّه على هذه الحقيقة محمّد محيي الدّين عبد الحميد، فقال: "قد رأيتَ أنّ المضارع المسند لألف الاثنين يكون مبدوءاً بياء المضارعة، أو بياء المضارَعة، وأن المضارع المسند لواو الجماعة يكوم مبدوءاً أيضاً بالياء أو بالتّاء، وأنّ المضارع المسند لياء المخاطَبة لا يكون مبدوءاً إلاّ بتاء المضارَعة. ومن هنا كانت هذه الأفعال المضارعة المسندة إلى ضمائر الرّفع المتّصلة خمسة أنواع، ومن هنا سمَّوها (الأفعال الخمسة)"[53]

ونلاحظ في إعراب الأفعال الخمسة (ولنأخذ مثلاً: يسمعون) أنّ لها تقليبين اثنين مقبولين: أحدهما بثبوت النّون (يسمعون)، والآخر بحذفها (يسمعوا). ولدينا ثلاثة مواقع إعرابيّة للفعل المضارع: الرّفع، والنّصب، والجزم. والاثنان لا تقبل القسمة على ثلاثة، فلا بدّ إذن من أن تكون إحدى العلامتين لموقعين، والأخرى لموقع واحد؛ لذا كان ثبوت النّون علامة للرفع، وحذف النّون علامة للنّصب والجزم.

الفعل المضارع المعتلّ الآخر

عند النّظر في التقليبات المحتملة للمضارع المعتلّ الآخر نلحظ أنّ المعتلّ بالواو أو الياء، ولنأخذ مثلاً: (يدنو، ويقضي) يلزم ثلاثة أحوال عند التّقليب كالآتي:

المرفوع	المنصوب	المجزوم
يَدْنو	(لنْ) يَدْنوَ	(لمْ) يدْنُ
يَقْضي	(لنْ) يَقْضيَ	(لمْ) يقْض

فنلحظ أنّ كلا الفعلين لم تظهر حركة في آخره مع بقاء حرف العلّة في حالة الرّفع، وظهرت الفتحة في حالة النّصب، وأمّا في حالة الجزم فنلحظ حذفاً لحرف العلّة. فنحنُ أمام ثلاث علامات: عدم ظهور حركة (وهو مايسمّيه النّحاة الحركة المقدّرة ويقابلها الظّاهرة)، وفتحة ظاهرة، وحذف لحرف العلّة. ولدينا ثلاثة مواقع إعرابيّة للفعل المضارع: الرّفع، والنّصب، والجزم. فيستحقّ كلّ موقع حركة مستقلّة. فعدم ظهور حركة الرّفع (الضمّة) علامة للرّفع، والفتحة الظاهرة علامة للنّصب، وحذف حرف العلّة علامةُ الجزم. لذلك يقول النّحاة إنّ المعتلّ الآخر بالواو أو الياء يرفع بالضمّة المقدَّرة، ويُنصَب بالفتحة الظاهرة[54]، ويجزم بحذف حرف العلّة[55].

أمّا المعتلّ الآخر بالألف فيلزم حالتين لا ثالث لهما: بقاء الألف مع عدم ظهور حركة عليها (وهو مايسمّيه النّحاة الحركة المقدّرة ويقابلها الظّاهرة)، وحذف الألف، ولدينا ثلاثة مواقع إعرابيّة: الرّفع، والنّصب، والجزم. والاثنان لا تقبل القسمة على ثلاثة، فلا بدّ إذن من أن تكون إحدى العلامتين لموقعين، والأخرى لموقع واحد، لذا كان عدم ظهور الحركة (الحركة المقدَّرة)علامة للرفع والنّصب، وحذف الألف علامة للجزم. وهذا ما يعبّر عنه النّحاة بقولهم: إنّ الفعل المضارع المعتلّ الآخر بالألف يرفع وينصَب بحركةٍ مقدَّرة (هي الضمّة في الرّفع، والفتحة في النّصب)[56]، ويجزم بحذف حرف العلّة[57].

ومثالُ هذا الفعلُ المضارعُ (يَخْشى) فله تقليبان منطقيّان هما: (يَخْشى) في حالَتَي الرّفع والنّصْب، و(يَخْشَ) في حالة الجزم.

الخاتمة

بعد هذه الرّحلة النّحويّة الرّياضيّة في رحاب المعرب من الأسماء والأفعال أوجز أبرز النّتائج التي توصّل إليها البحث في النّقاط الآتية:

1. كان التّفكير الرياضيّ حاضراً في أذهان العلماء المسلمين من الفقهاء، واللغويين، والنّحاة.
2. العلامة الإعرابيّة هي: "التّغيّر الذي نلحظه في الكلمة عند تغيّر موقعها في الجملة".
3. يمكن حصر العلامات الإعرابيّة في الكلمة بذكر الأوجه الإعرابيّة المحتملة، ورصد الاختلاف الذي يطرأ في أثناء تقليب الكلمة، وتكون علامة الإعراب كامنة في هذه التّغيّرات؛ فإن لم يكن ثمّة تغيّر في الكلمة فهي معربة بحركات مقدّرة في جميع المواقع الإعرابيّة، وإن كان لها صورتان إعرابيّتان فينبغي أن تكون إحدى الصّورتين لموقع، والأخرى للموقعين المتبقّيين، وإن كان لها ثلاث صور إعرابيّة فلكلّ موقع علامة إعرابيّة مستقلّة.
4. بناءً على ما سبق يمكن تقسيم المعربات وفق المواقع الإعرابيّة والعلامات المستحَقّة ثلاثةَ أقسام:

أ. ما يستحقّ علامة مستقلّة لكلّ موقع إعرابيّ: ويشمل:

الأسماء المعربة بالعلامات الأصليّة، والأسماء الخمسة، والمضارع المعرب بالعلامات الأصليّة، والمعتلّ الآخر بالياء أو الواو.

ب.ما يستحق علامة لموقع إعرابيّ وعلامة مشتركة لموقعين، وهو أربعة أقسام:

1. ما يستحق علامة للرّفع وعلامة مشتركة للنّصب والجرّ، ويشمل: المثنّى، وجمع المذكّر السّالم، وجمع المؤنّث السّالم، والممنوع من الصّرف.
2. ما يستحق علامة للنصب وعلامة مشتركة للرفع والجرّ (الاسم المنقوص).
3. ما يستحق علامة للرّفع وعلامة مشتركة للنّصب والجزم (الأفعال الخمسة).
4. ما يستحق علامة للرّفع والنّصب وعلامة للجزم (المضارع المعتلّ الآخر بالألف).

ج. ما يستحقّ علامة واحدة لجميع المواقع الإعرابيّة (الحركة المقدّرة) ويشمل: الاسم المقصور، والمضاف إلى ياء المتكلّم.

تلك أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث. وأما الجديد في هذا البحث ففي موضوعه الذي يطرحه، بإبراز أثر الفكر الرّياضيّ في النّحو، وتنوير المسالك الرّياضية التي تنفذ إلى الأبواب النّحويّة، وعرض فكرة جديدة في تعليم النّحو، فضلاً عن الآراء النّحوية المبثوثة في ثنايا البحث، ولا أدّعي أنّها جميعَها صوابٌ لا تحتمل الخطأ، ولكن حسبي أنني اجتهدت، فقد أصيب حيناً، وأخطئ أحياناً، ولا يخلو الأمر في الحالتين من جَني ثمار التدقيق، وتذوق حلاوة التحقيق.

الهوامش

(1) كشاش، الفكر الرّياضيّ والنّحو العربيّ، مجلّة اللسان العربيّ، العدد 41، سنة 1996، ص35–ص49.
(2) المرجع نفسه، ص38.
(3) .المرجع نفسه، ص39.
(4) المرجع نفسه، ص40.
(5) المرجع نفسه،ص41.
(6) المرجع نفسه، ص41.
(7) المرجع نفسه، ص42.
(8) المرجع نفسه، ص43.
(9) الملخ، التّفكير الرّياضيّ في نظريّة النّحو العربيّ: نظريّة التباديل الرّياضيّة أنموذجاً: الاسم المعرب دراسة"، مجلّة دراسات، الجامعة الأردنيّة، عدد خاص بآفاق الدّراسات العربيّة في اللغة والأدب، سنة 2001م. منشور في كتاب رؤى لسانيّة في نظريّة النّحو العربيّ، دار الشّروق، عمّان، ط1، 2007م باسم، نظريّة التباديل الرّياضيّة. ص13–43.
(10) تقدّمت الإشارة إلى هذا البخث وأبرز الموضوعات التي يشتمل عليها.
(11) الملخ: رؤى لسانيّة في نظريّة النّحو، ص25.
(12) الملخ، نظريّة الاحتمالات الإعرابيّة في النّحو العربيّ: إعراب القرآن الكريم نموذجاً، تفسير البحر المحيط مُنْطَلَقاً، مجلّة المنارة، جامعة آل البيت العدد الثّاني، المجلّد الثّامن، سنة 2002م. منشور في كتاب رؤى لسانيّة في نظريّة النّحو العربيّ، ط1، ص45–75.
(13) رواه الإمام البخاريّ (واللفظ له) والإمام مسلم. انظر: صحيح البخاري، كتاب التهجّد، باب من نام عند السّحَر، رقم الحديث (1079) وصحيح مسلم، كتاب الصيام، رقم الحديث (1159).
(14) ذخائر العُقْبى في مناقب ذوي القربى، لمحبّ الدّين الطّبريّ، ص84. وانظر: جلال الدّين السّيوطي، تاريخ الخلفاء، 206–207.
(15) ورد في حاشية لسان العرب: "قوله: "فأصلها ثمانية إلخ" ليس كذلك؛ فإنَّ فيها ثلثين، وسدسين، وثمناً، فيكون أصلها من أربعة وعشرين، وقد عالت إلى سبعة وعشرين" محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، ط1، ج15، ص 481.
(16) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص 481. وقد أورد محمّد الخطيب الشّربينيّ في سبب تسميتها بالمنبريّة ما نصّه: " وتُسمّى هذه المسألة بالمنبريّة؛ لأنّ عليّاً –رضي الله تعالى عنه– كان يخطُب على المنبر، وكان أول خطبته: (الحمدُ لله الذي يحكم بالحقّ قطعاً، ويجزي كلّ نفس بما تسعى، وإليه المآبُ والرُّجْعى، فسُئل حينَئذٍ عن هذه المسألة، فقال ارتجالاً: (صار ثُمُن المرأة تُسْعاً) ومضى في خطبته" (مغني المحتاج إلى معرفة الفاظ المنهاج، ج3، ص28.
(17) الفراهيديّ، كتاب العين، ج1، ص59.
(18) المصدر نفسه، ج1، ص59.
(19) المصدر نفسه، ج1، ص59.
(20) ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذهب، ط6، ص14.
(21) يجدر التنبيه على أن الجليس النحوي أبا عبد الله الدنيوري قد أشار إلى هذه النقطة في كتابه: (ثمار الصناعة) تحقيق د.حنا جميل حداد، ط1، ص35 وإذا علمنا ان الجليس

النحوي قد توفي سنة (491 هـ) وابن الخباز توفي سنة 639هـ تقرر أن ابن الخباز مسبوق فيما ذهب إليه.

(22) سيبويه، الكتاب، ط2، ج1، ص12. والمعنى ذاته ورد في ص15.

(23) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ط20، ج1، ص23.

(24) الحريريّ، ملُحة الإعراب، دار السّلام، ط1، ص6.

(25) سيبويه، الكتاب، ج1، ص14. ويُنظر أيضاً: الورّاق، علل النّحو، ط1، ص143–144. ومن الخصائص التي يشابه فيها المضارعُ الاسمَ كما ذكر الورّاق: أنّه يأتي صفة، وأنّه يصلح للحال والاستقبال كاسم الفاعل، ودخول اللام في اوله حين يقع خبراً لِ(إنّ). وانظر أيضاً ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك، ج1، ص52. يقول ابن هشام: "وإنّما سمّي مضارعاً، لمشابهته للاسم". ويقول الأشموني: "... مبتدئاً بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسم، أي: مشابهته"ج1، ص17، وذكر مواطن التّشابه في ج1، ص23–24.

(26) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص141.

(27) – أمّا خبر كاد وأخواتها فقد استثنيته لأنه لا يأتي منصوبا بحركة ظاهرة.

(28) سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

(29) المصدر نفسه، ج1، ص13.

(30) ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذّهب، ص33.

(31) المرجع نفسه، ص33.

(32) شرح الأشمونيّ، ط1، ج1، ص19.

(33) المرجع نفسه، ج1، ص19.

(34) المرجع نفسه، ج1، ص19..

(35) سيبويه، الكتاب، ج1، ص14.

(36) انظر: ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص77.

(37) المرجع نفسه، ص76

(38) ينظر في إعراب المضاف إلى ياء المتكلّم: ابن هشام، شرح قطر النّدى، ص77.

(39) المرجع السّابق: ص77.

(40) ويسمّيها معظم النّحاة المتقدّمين الأسماء الستّة" يزيدون عليها (هنٌ). ولمّا كان الأفصح في هذا الاسم (هن) إعرابه بالحركات كما هو رأي جمهور العرب، وإعرابه بالحروف لم يرد إلا في لغة قليلة ذكرها سيبويه آثرْتُ استخدام مصطلح "الأسماء الخمسة" اقتداءً بالفرّاء والزّجاجيّ. (يُنظر: شرح قطر النّدى، ص63). أما إشارة ابن هشام إلى اللغة التي حكاها سيبويه في (هن) فيقصد قوله: "واعلم أنّ من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيتُ هناك، ومررْتُ بهنيك" الكتاب:ج3، ص360.

(41) ابن هشام، شرح قطر النّدى، ص59.

(42) المرجع نفسه، ص60–61. ويجدر التنبيه على أنّ (ذو) لا تضاف إلى ياء المتكلّم أصلاً، بل يُشترَط إضافتها إلى اسم جنس ظاهر.

(43) ابن جنّي، الخصائص. "باب في ترك الأخذ عن أهل المَدَر كما أُخِذ عن أهل الوبر".

(44) ينظر في إعراب المثنّى، الكتاب، ج1، ص17، وج3، ص389، وج3، ص411.وابن هشام، ص63–65.

(45) ينظر في إعراب جمع المذكّر السّالم:سيبويه، الكتاب، ج1، ص18؛ ج3، ص394. وكذلك: ابن هشام الأنصاريّ: شرح قطر النّدى، ص65–67.

(46) ينظر في إعراب جمع المؤنّث السّالم: سيبويه، الكتاب، ج1، ص18، وابن هشام الأنصاريّ: شرح قطر النّدى، ص68–69. ويسمّيه: "ما جُمع بألف وتاء مزيدتين".، يقول: لذلك عدلتُ عن قول أكثرهم (جمع المؤنّث السّالم)، إلى أن قلت: (الجمع بالألف والتّاء؛ لأعمّ جمع المؤنّث وجمع المذكّر، وما سلم فيه المفرد وما تغيّر". يقصد أن هذا الجمع قد يأتي جمعاً لمفرد مذكّر، نحو: إصطبلات، وحمّامات، وقد تتغيّر حركة المفرد عند الجمع نحو: سَجَدات، صحراوات، حُبلَيات.

(47) ينظر في إعراب الممنوع من الصّرف، سيبويه، الكتاب، ج3، ص93. ابن هشام الأنصاريّ: شرح قطر النّدى، ص70–74.

(48) سيبويه، الكتاب، ج1، ص14.

(49) سيبويه، الكتاب، ج1، ص19–ص20؛ وابن هشام الأنصاريّ: شرح قطر النّدى، ص74.

(50) هي أربعة من حيث التّركيب، أمّا من حيث الدّلالة فهي خمسة؛ لاشتراك (تفعل) في الدّلالة على المؤنّثة الغائبة، وفي الدّلالة على المذكّر المخاطَب، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: " وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزّوائد الأربع: الهمزة، والتّاء، والياء، والنّون. وذلك قولك: أفعلُ أنا، وتفعلُ أنتَ أو هي، ويفعلُ هو، ونفعلُ نحنُ. سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

(51) ابن آجرّوم، متن الآجرّوميّة، وبهامشه شرح أحمد زيني دحلان، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1382هـ–1963م ص13.

(52) ابن هشام: شرح قطر النّدى، ص74.

(53) المرجع السّابق، حاشية الصّفحة (71). وهو يقصد بـقوله: " ومن هنا كانت هذه الأفعال المضارعة المسندة إلى ضمائر الرّفع المتّصلة خمسة أنواع" الأفعالَ المضارعة المتّصلة بواو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، لا غيرها من ضمائر الرّفع؛ لأن المضارع المتصل بنون النسوة ليس من الأفعال الخمسة، بل من الأفعال المبنيّة، و(نا) الفاعلين لا تتصل بالفعل المضارع أصلاً، وكذلك التّاء المتحرّكة...

(54) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى، ص77.

(55) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى، ص75–76.

(56) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى، ص77.

(57) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى، ص75-76.

المصادر والمراجع

ابن آجرّوم، متن الآجرّوميّة، وبهامشه شرح أحمد زيني دحلان، 1382ه/1963م مطبعة الاستقامة، القاهرة.

ابن جنّي: الخصائص، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، 1367ه/1956م دار الكتب المصريّة.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرّحمن: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد، 1400ه/1980م دار التّراث، القاهرة، ط20.

ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري: لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت.

ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك تحقيق يوسف البقاعيّ، دار الفكر.

ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذهب، ط6، المكتبة التّجاريّة الكبرى، القاهرة، 1373هـ/1953م.

ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار البخوث العلميّة، القاهرة.

الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، 1375ه/1955م ط1، مطبعة السّعادة بمصر.

الحريريّ، القاسم بن عليّ: ملُحة الإعراب، دار السّلام، القاهرة، ط1، 1426هـ،2005م.

الدّينوريّ، أبو عبد الله: ثمار الصناعة، تحقيق حنا جميل حداد، 1994م ط1، وزارة الثقافة، عمان.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السّلام هارون، 1977 ط2، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة.

السّيوطيّ،جلال الدّين: تاريخ الخلفاء، تحقيق رضوان جامع، 1425ه/2004م مؤسّسة المختار، القاهرة، ط1.

الشّربينيّ، محمّد الخطيب 1374ه/1955م: مغني المحتاج إلى معرفة الفاظ المنهاج، المكتبة التّجاريّة، بمصر.

الطّبريّ، محبّ الدّين أحمد بن عبد الله: ذخائر العُقْبى في مناقب ذوي القربى، مطبعة القُدسي، ومطبعة السّعادة، مصر.

الفراهيديّ، الخليل بن أحمد: كتاب العين، دار و مكتبة الهلال، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السّامرّائيّ.

الورّاق: محمد بن عبد الله: علل النّحو، تحقيق: محمود جاسم الدّرويش، 1420ه/1999م مكتبة الرّشد، الرّياض، ط1.

الأبحاث

كشاش، محمّد: الفكر الرّياضيّ والنّحو العربيّ، مجلّة اللسان العربيّ، العدد 41، سنة 1996.

الملخ، حسن خميس 2001م: التّفكير الرّياضيّ في نظريّة النّحو العربيّ: نظريّة التبادل الرّياضيّة أنموذجاً: الاسم المعرب دراسة"، مجلّة دراسات، الجامعة الأردنيّة، عدد خاص بآفاق الدّراسات العربيّة في اللغة والأدب.

الملخ، حسن خميس 2002م: نظريّة الاحتمالات الإعرابيّة في النّحو العربيّ: إعراب القرآن الكريم نموذجاً، تفسير البحر المحيط مُنْطَلَقاً ، مجلّة المنارة، جامعة آل البيت، العدد الثّاني، المجلّد الثّامن.

The Impact of Probability Theory in Arabic Grammar

Haroun Al-Rabab'a*

ABSTRACT

This research is based on the notion of determining all the *possible forms of each content word* in the Arabic lexicon in order to determine the corresponding parsing characters for that form; whether this parsing character is a long vowel or a short vowel. According to this study, a proper form of parsing character that is consistent with the grammatical context will be applied syntactically. For example, the dual of students, in Arabic (Taliban), has two forms: /Ta:l□ba:n/ and /Ta:l□b**ai**n/. The difference in the two forms is in character preceded the final sound of the utterance, which is respectively /a:/ in /Ta:l□ba:n/ and /**ai**/ in /Tal□bain/. Since the word (Taliban) has three distinct ways of parsing: alrafi', alnaseb, and aljar, one of the two forms of the mentioned dual noun of student assigns two parsing characters that are alnaseb and aljar, but the second form (Taliban) has only one character of parsing.

In this paper, the researcher proposes a practical application of this methodological study on all the ways of parsing involving the major and minor parsing marks. The paper is organized in a systematic order as follows. The introduction explains the preliminaries, the used terms, and the prior works. The first three sections discuss the mathematical methodology used by the Muslim scientists in general, linguists with some details, and grammarians with more details. The fourth section is dedicated to discuss the proposed method in details, which is the main subject of this paper. The purpose of this research is to move the student from the memorizing approach to the reasoning and understanding approach. The results of the study indicates that this method applies to all parsing statuses of Arabic language .It also utilizes the pedagogical process of syntax for the teachers and the students at the same time.

Keywords: Arabic grammar, Arabic Lexicon. .

* Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Sciences, Petra Private University. Jordan. Received on 13/4/2014 and Accepted for Publication on 24/8/2014.